مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

الأمن العام مدرّب دولي في أمن الوثائق نسبة تزوير جوازات السفر اللبنانية... صفر

تشهد المديرية العامة للامن العام تطورا نوعيا في مجال امن الوثائق وكشف التزوير بفضل تراكم خبراتها، تحديث تقنياتها، تعاونها مع اكثر الدول تطورا، ومع منظمات دولية متخصصة منها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة. عام 2021 اعتمد خبراؤها كمدربين دوليين في تلك المجالات، وفي عام 2022 استحدثت المركز التخصصي لأمن الوثائق. وفق الاحصاءات، ان نسبة تزوير الجوازات اللبنانية في لبنان هي صفر

المركز التخصصي لأمن الوثائق في المديرية العامة للامن العام، الذي يتبع اداريا الى مكتب المدير العام، هو الاول من نوعه في لبنان ويضاهي في معداته وتقنياته وبرامجه المتطورة أحدث المراكز الدولية في مجالي امن الوثائق وكشف التزوير. فهو اليوم، لا يشكل مرجعا للمديرية العامة للامن فحسب، بل لمختلف ادارات الدولة اللبنانية ومؤسساتها.

"الامن العام" حاورت رئيس المركز التخصصي لأمن الوثائق في المديرية العامة للامن العام والخبير في هذا المجال، العقيد زاهر يحيى.

■ كيف تعرفنا بالمركز التخصصي لأمن الوثائق في المديرية العامة للامن العام؟

□ أنشىء المركز التخصصي لأمن الوثائق وبدء العمل الفعلي فيه عام 2022، بعد قرار تأسيسه عام 2018، ليكون الاول من نوعه في لبنان. تم تجهيزه بأحدث التقنيات والمعدات والبرامج المعتمدة لدى اهم دول العالم في مجالي امن الوثائق وكشف التزوير، وذلك بموجب هبة من الاتحاد الاوروبي عبر المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD). كما تم تأمين الدعم اللوجستي له بموجب هبة من الفريق الاستشاري الالماني. تكمن أهمية استحداث المركز في انه اصبح هناك مركزية متخصصة لعمل أمن الوثائق في المديرية العامة للامن العام خصوصا ولبنان عموما، وبات يعد المرجع الوطني الاول في هذا المجال.

■ ما هي ابرز المهام التي يضطلع بها المركز التخصصي لأمن الوثائق في المديرية العامة للامن العام؟

□ يعنى المركز بمهام كثيرة ومتشعبة، من ابرزها نذكر على سبيل المثال:

- الكشف على الوثائق والمستندات المشكوك في صحتها والمحالة اليه من كل مكاتب الامن العام ودوائره ومراكزه.
- العمل على تطوير قدرات عسكريي الامن العام ورفع مستواهم من خلال اعداد وتنظيم البرامج التدريبية اللازمة لها بالتنسيق مع دائرة التدريب.
- السعي الى تطوير القدرات التقنية لكل الدوائر والمراكز الحدودية التابعة للمديرية.
- التنسيق والتعاون مع الجهات الدولية والخبراء الاجانب وتبادل المعلومات معهم.
- متابعة البرامج الالكترونية الدولية الخاصة بفحص الوثائق والمستندات.
- ابداء الرأي في كل العلامات الامنية المنوي اعتمادها من المديرية .
- تقديم المشهورة اللازمة في حال طلبها من مختلف ادارات الدولة.
- اعداد الاحصاءات والدراسات الشهرية والسنوية ذات الصلة.

■ في موازاة الصلاحيات القانونية، كيف انعكس انشاء المركز على قدرات وكفاءات المديرية عملانيا؟

□ كان لإنشاء المركز دور عملاني محوري في تطوير القدرات البشرية والتقنية للمديرية العامة للامن العام في مجالي أمن الوثائق وكشف التزوير. للتوضيح، على سبيل المثال في ما خص الكفاءات البشرية، ينجز المركز دورات تدريبية بشكل متواصل على مدار السنة لكل العسكريين العاملين في مختلف شعب واقسام الدوائر والمراكز الحدودية بشكل خاص، كما لسائر عسكريي المديرية ايضا بشكل عام. كل ذلك الى جانب اجراء دورات اخرى بالتعاون مع دول ومنظمات دولية عديدة، داخل لبنان وخارجه. اما على الصعيد التقني، فنذكر ايضا على سبيل المثال، اننا تمكنا، عن طريق الهبات، من تجهيز كل مختبرات المعابر الحدودية البرية والبحرية والجوية بمعدات وتقنيات وبرامج متطورة، لا سيما الاساسية، منها بمعدات مماثلة لتلك الموجودة في مختبر المركز التخصصي لأمن الوثائق، وهذا انجاز نوعي. هذه عينة عن بعض انجازات المركز من حيث تطوير الكفاءات والتقنيات على السواء.

■ في ما خص جرائم التزوير، هل انخفض عددها مثلا؟ وماذا بالنسبة الى جواز السفر اللبناني؟

□ بالطبع. في موازاة الكفاءة العالية لضباط المديرية وعسكرييها، شكل استقدام معدات وتقنيات وبرامج حديثة عاملا فاعلا ايضا في زيادة نسبة كشف جرائم التزوير، وهذا ما ادى ايضا الى رفع مستوى الخوف والحذر لدى شبكات التزوير. في هذا السياق، وعلى سبيل المثال، تم ضبط 572 حالة تزوير وتزييف وانتحال شخصية في العام 2024 بينما انخفض العدد الى 123 حالة عام 2025، أي لأقل من الربع. اما في ما خص موضوع تزوير جوازات السفر اللبنانية البيومترية، او سواها من الوثائق اللبنانية البيومترية، فقد بينت الاحصاءات الامنية انه ومنذ اطلاق المديرية العامة للامن العام مشروع الوثائق البيومترية عام 2016 وحتى اليوم، حيث اطلقت معه آنذاك برنامج امني يتعلق بوثائق الاحوال الشخصية، لم تسجل

رئيس المركز التخصصي لأمن الوثائق في المديرية العامة للامن العام العقيد زاهر يحيى.

أي حالة تزوير لأي من تلك الجوازات أو الوثائق. بالتالي، ان نسبة تزوير الوثائق البيومترية التي تصدرها المديرية العامة للامن العام هي صفر. واستطرادا للتوضيح، ما يحصل عمليا هو محاولات تزوير تحصل قبل مرحلة تقديم طلب الجواز او الوثيقة البيومترية، اي تزوير اخراج قيد يتم ضمه الى الطلب مثلا وما شابه، الا ان المديرية ومن خلال اجراءاتها وتحقيقاتها الحثيثة تتمكن من وضع حد لمثل هذه الجرائم.

> **اللواء شقير : هدفنا تأمين افضل واحدث خدمة عامة للمواطن**

■ كيف ينعكس كشف المستندات المزورة على الامن الوطني؟

□ يعد كشف المستند المزور اكثر من مجرد اجراء تقني، بل خطوة اساسية في منع الجرائم المنظمة والارهابية التي تعتمد في مراحلها الاولى على وثائق مزورة. فكل حالة تزوير تكتشف قد تكشف شبكة اجرامية او مخططا اكبر. لذلك، يحرص الامن العام على تطوير ادواته واساليبه لتتبع الوثائق المشبوهة، بما يتيح له اكتشاف الجرائم قبل وقوعها. هذه الجهود تعزز الأمن الاستباقي وتحمي الحدود من اي محاولات تسلل او تهريب او تزوير هوية. بفضل هذا النهج المتكامل، اصبح الامن العام لاعبا اساسيا في منظومة الامن الاقليمي، يشارك خبراته مع جهات دولية ويستفيد من أفضل الممارسات العالمية. الدليل على اهمية هذا الدور الاقليمي، هو ان المعهد التدريبي في مالطا التابع الى المنظمة الدولية لتطوير سياسات الهجرة، اعتمد خبراء ومتخصصي المديرية العامة للامن العام عام 2021 كمدربين دوليين في مجالات امن الوثائق وكشف التزوير وانتحال الشخصية. بناء عليه، ومنذ ذلك التاريخ ننجز ونشارك في انجاز محاضرات تدريبية في العديد من دول العالم ولفرق امنية من مختلف الاجهزة الامنية. من تلك الدورات، نذكر على سبيل المثال ما انجزناه في دول اوروبية عدة، آخرها دورة تدريبية في فيينا النمسا لفرق امنية من تونس، الجزائر، والاردن.

■ ما هي ابرز الدول والمنظمات الدولية المتخصصة التي تتعاونون معها، وهل من امثلة عن اطر التعاون تلك؟

□ بشكل عام ننسق ونتعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال أمن الوثائق ومكافحة التزوير، وذلك تبعا للحاجة او المستجدات الامنية أو العلمية أو لإنجاز برامج أو دورات تدريبية مشتركة أو مؤتمرات أو محاضرات وما شابه. في هذا السياق، نوضح على سبيل المثال، اننا نتعاون منذ سنوات عدة مع المكتب الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD) الذي أطلق بالشراكة مع الشرطة الملكية الهولندية برنامجا تدريبيا في لبنان، في مجال أمن الوثائق وكشف منتحلي الصفة، وذلك لمصلحة كل المؤسسات العسكرية والامنية اللبنانية، وبشكل خاص لكل من الجيش اللبناني والمديرية العامة للامن العام والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي، وكذلك مع المنظمة الدولية للهجرة.

■ ما ابرز العناوين العريضة التي يتمحور حولها هذا البرنامج التدريبي؟

□ يتضمن البرنامج دورات تدريبية على ثلاثة مستويات، اولي ومتقدم وخبير. اضافة الى دورات اعداد مدربين في كل تلك المجالات. ان جميع ضباط وعسكريي شعب واقسام امن الوثائق في الدوائر والمراكز الحدودية ضمن المديرية العامة للامن العام تابعوا دورات ضمن هذا البرنامج بمستوى متقدم بالحد الادنى، والعديد منهم اصبحوا يحوزون درجة خبير. هذا طبعا الى جانب الدورات التدريبية التي ننجزها في شكل متواصل ضمن المركز التخصصي لأمن الوثائق او بالتعاون مع جهات محلية ودولية، سواء داخل لبنان او في الخارج.

■ ما ابرز المشاريع المستقبلية للمركز التخصصي لأمن الوثائق؟

□ هناك العديد من المشاريع التي نسعى الى انجازها في المستقبل. على سبيل المثال، نعمل على مشروع ربط المركز التخصصي لأمن الوثائق الكترونيا مع جميع مختبرات الدوائر والمراكز الحدودية، لتسهيل تبادل المعلومات والتحاليل الفورية. كما نسعى بالتعاون مع الجهات المانحة الى استقدام معدات اكثر تطورا في مجال كشف المستندات المزورة، وسواها من المشاريع. كل ذلك لأن هدفنا، كما يؤكد دائما المدير العام للامن العام اللواء حسن شقير تأمين افضل وأحدث خدمة عامة للمواطن.